

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٦٤

الأربعاء، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مومباشيم (زامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/59/431 و A/59/574)

مشروعاً قرارين (A/59/L.39 و A/59/L.40)

ويرحب السودان بفتوى محكمة العدل الدولية القضية ببطلان بناء الجدار العازل، ويعتبر ذلك الجدار العنصري حلقة من حلقات البطش وإرهاب الدولة الذي ما فتئت إسرائيل تمارسه بحق الفلسطينيين. هذا فضلا عن تقسيمه للأراضي الفلسطينية إلى كانتونات متفرقة لا رابط بينها. وندعو في هذا الإطار سلطة الاحتلال للإذعان لهذه الفتوى والتعويض عن الأضرار الناجمة عن بناء هذا الجدار.

إن الأمم المتحدة، التي اعترفت بدولة إسرائيل، تقع على عاتقها مسؤولية دفعها للامتثال لقرارات الشرعية الدولية، والتوقف عن إرهاب الدولة الذي تمارسه في حق

السيد بله (السودان): يود وفدي أن يتقدم بأجل الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة على تقريره عن البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط".

يولي وفد بلادي أهمية قصوى لتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط لما لها من تأثيرات مباشرة على الأمن والسلم الدوليين، هذا فضلا عن تداعياتها على الصعيد الإقليمي. إن استمرار إسرائيل وتماديها في إنتهاك الشرعية الدولية بدعوى حماية أمنها القومي وتوفير الطمأنينة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

على تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط خلال العام الماضي (A/59/431 و A/59/574).

ويحيط وفدي علما باتصالات الأمين العام بكل أطراف الصراع، في أعقاب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢١/٥٨ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. ومن سوء الحظ، أن إسرائيل استجابت لاتصال الأمين العام، كما فعلت في السابق، برفض القرار التمكيني باعتباره قرارا غير متوازن وتدخلا لا موجب له في المسألة، وبأنه "يتعارض مع روح السلام نفسها" (A/59/574، الفقرة ٤).

فضلا عن ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا الكبير من حيازة إسرائيل للقذرة النووية، التي تفرض تهديدا خطيرا ومتواصلا على أمن الدول المجاورة والدول الأخرى. ولذلك فإننا نؤكد من جديد الحاجة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على وجه السرعة، وندعو كل الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة نحو تلبية تلك الحاجة. وفي هذا الصدد نطالب إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن عزمه على الانضمام إلى المعاهدة، أن تتخلى عن امتلاك الأسلحة النووية وأن تضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونجد من الصعوبة فهم حالة تصر فيها دولة تزعم أنها تحرص على السلام على فرض قواعدها على كل الأطراف الأخرى كشرط مسبق للسلام. وذلك ما تواصل إسرائيل القيام به، مستخدمة جيروهما العسكري. إن نهج اليد الطولى الذي تمارسه إسرائيل، المقرون بترعتها العسكرية، ألحق الضرر بما يقرب من مليون فلسطيني من خلال بنائها الجدار العازل، وفصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض. وإن

أبناء الشعب الفلسطيني العزل، بكل ما يتوفر لها من آلة حرب مدمرة، مخالفة بذلك روح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف، واستمرارها في انتهاج شتى أنواع التقتيل والتنكيل والتعذيب وتدمير البنية التحتية الخدمية والاقتصادية للفلسطينيين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السودان يحذر من محاولات الخلط المتعمد بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب لنيل حقوقها في الحرية والكرامة والاستقلال وتقرير المصير.

إن السودان يشيد بالاسلوب الحضاري الذي عالج به الشعب الفلسطيني عملية انتقال السلطة، التي ستكتمل بإجراء الانتخابات القادمة في مناخ حال من أية قيود. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه إعاقة العملية الانتخابية في كافة مراحلها في غزة أو الضفة الغربية أو القدس.

كما أن قرار إسرائيل بالانسحاب من غزة، الذي ندعو إلى أن يأتي متسقا ومنسقا مع السلطة الفلسطينية حتى لا يترك فراغا سياسيا وأمنيا، وأن يكون جزءا من خارطة الطريق، يجب أن يستتبعه انسحاب كامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقا للقرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. وفي الوقت نفسه فإن هذا القرار يشكل امتحانا لمصادقية إسرائيل في هذه المرحلة الجديدة، التي يتسم فيها الصراع العربي - الإسرائيلي بالحراك السياسي، أملا في أن تؤدي هذه التطورات إلى ميلاد مرحلة جديدة، تقوم فيها إسرائيل بالانسحاب الكلي من الأراضي الفلسطينية والجولان السوري والجنوب اللبناني ويحل فيها السلام العادل والشامل والنهائي.

السيدة أصمدي (اندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام

ونود أن نؤكد مجدداً قرار الجمعية العامة ٢٢/٥٨ المعنون "القدس"، الذي يهيب بالمجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

علاوة على ذلك، لم يعترف قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) بإصدار إسرائيل "القانون الأساسي" بشأن القدس، وأكد أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على القدس الشريف غير مشروع وبالتالي فهو لاغ وباطل.

ومع ذلك، من المطمئن أن مجلس الأمن خلال هذه الفترة يواصل اعتبار الحالة في الشرق الأوسط واحداً من أهم البنود في جدول أعماله، ويكرس مجموعة متنوعة من الاحاطات الإعلامية لهذا الموضوع، كما عقد خمس جلسات مفتوحة ويجري مشاورات غير رسمية بشأنه بانتظام. كما أن من الثابت أن المجلس قد اتخذ قراراتين بشأن هذه المسألة. ففي القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أقر المجلس خارطة الطريق ودعا الطرفين إلى الوفاء بالتزامتهما بموجبها. وعلى غرار ذلك، اتخذ المجلس في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ القرار ١٥٤٤ (٢٠٠٤)، الذي دعا فيه إسرائيل إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي.

ورغم أن ذلك أمر مشجع، نرى من الضروري أن بفعل المجلس أكثر من اتخاذ القرارات ثم مراقبتها وهي تتعرض للتجاهل. فالقرارات التي تتخذها هذه الهيئة بموجب ولايتها المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين لا تساوي الورق الذي تطبع عليه ما لم تنفذ. ومن المستحيل تصور حدوث أي تقدم على طريق السلام دون التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة.

إصرار إسرائيل على تقييد الجميع بقواعدها هي قد أسفر عن تدهور هائل للأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة، وهو ينم عن ازدراء عام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ويلاحظ الأمين العام بحق أن عملية السلام في الشرق الأوسط، نتيجة لهذا، قد توقفت. وذكر أيضاً، "وما تصاعد أعداد الوفيات والإصابات إلا دليل على عدم إحراز أي تقدم في عملية السلام خلال السنة الماضية" (A/59/574، الفقرة ٦). والحقيقة أن إحراز التقدم مستحيل في أي مسعى إذا أصرت مختلف الكيانات على اتباع قواعد مختلفة. وإنه لمن مصلحة السلام، ومصلحة إسرائيل، أن تطبق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة على كل فرد.

ولا يمكن لإسرائيل أن تواصل بناء الجدار والقيام بأنشطة أخرى تثير قلقاً خطيراً، مثل الغارات العسكرية، والاعتقالات، والاضطرابات، وحالات حظر التجول والحصار، ثم تتوقع من الفلسطينيين أن يؤمنوا حقاً بأن عملية السلام جارية. على إسرائيل أن تمتثل لاتفاقيات جنيف وأن تقوم، إضافة إلى وقف بناء الجدار، بالوفاء بواجباتها بحماية المدنيين.

وفيما يتعلق بمسألة الجولان السوري، نود أن نؤكد الضرورة الحتمية لأن تنهي إسرائيل احتلالها، كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٣/٥٨ المعنون "الجولان السوري"، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وقرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق.

وبالمثل، ندعو إسرائيل إلى إنهاء أنشطتها غير القانونية وانتهاكاتها لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته، وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته نحو وضع حد لهذا الصراع الطويل الأمد.

وقبل كل شيء عن تأييده للإجماع على الإشادة برئيس السلطة الفلسطينية لدى تأييده قبل عدة أسابيع. لقد كان ياسر عرفات طيلة أربعة عقود رمزاً لآمال الشعب الفلسطيني المشروعة وتحسيداً لها وتعبيراً عنها.

ويود وفدي أن ينوه بما أبداه المتكلمون الذين أدلوا ببيانات خلال هذه المناقشة من اتزان واعتدال. فتلك من علامات العصر. ونود أن نرى فيها تعبيراً عن إرادة الطرفين والمجتمع الدولي في تهيئة الأوضاع لتسوية سلمية للحالة في الشرق الأوسط.

وتود الكامبيرون أن تشير إلى أن التسوية السلمية تتوقف على اعتراف مزدوج، اعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، واعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل.

وقد أعيد تأكيد هذا الحق أول أمس خلال الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو يوم تنظمه اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي يرأسها حسن الطالع صديقي وزميلي السفير بول بادجي، ممثل السنغال. ومن دواعي سروري أن أرحب وأشيد بالمهارة والتفاني اللذين يؤدي بهما رسالته البالغة المسؤولية والدقة.

وأخيراً، يود وفدي أن يتقدم بالشكر لكل من يعملون جاهدين في صبر وإصرار على إعادة السلام إلى فلسطين، أرض السلام. ونتجه بأفكارنا خاصة إلى من يساعدون بأقوالهم وبأفعالهم على إيجاد ثقافة للسلام من حول الإسرائيليين والفلسطينيين. فعلى الرغم من النكسات الكثيرة التي تخللت حتى الآن الطريق المؤدي إلى السلام، وعلى الرغم من العنف والظلم اللذين يبدو الشرق الأوسط وكأنه يجتذبهما، لا بد للمجتمع الدولي من المضي في تأكيده

وإذا انتقلنا إلى العراق، يود وفدي أن يؤكد أهمية وقف العنف والتصدي لانعدام الأمن على سبيل الأولوية. ولا يمكن المبالغة في أهمية هذه المهام، وخاصة مع اقتراب الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وضرورة تهيئة الأوضاع المؤدية لإجرائها. وفيما يتعلق بهذه العملية، تهيب إندونيسيا بالمجتمع الدولي أن يعترف بحق الشعب العراقي في الاستقلال وسلامة أراضيه وأن يحترم هذا الحق. وفي المقام الأول من الأهمية لمستقبل هذا البلد العظيم أن تجرى انتخابات حرة ونزيهة ومنظمة.

إن السلام في الشرق الأوسط في متناول اليد. بيد أن إندونيسيا ترى أنه لا يمكن التوصل لسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط بدون تسوية عادلة وشاملة لقضية فلسطين، فهي مفتاح السلام في هذه المنطقة. وفي هذا الصدد، لا ضرورة لخطة سلام جديدة، بل من الضروري أن تتاح الفرصة لتنفيذ الخطة الموجودة، وهي خارطة الطريق. والهدف المتوخى من خارطة الطريق، وهو قيام دولتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود دولية معترف بها، هو هدف سليم وقابل للتحقيق. وندعو جميع الأطراف إلى معالجة تحقيق هذا الهدف بشيء من الواقعية، وإلا فإن مفهوم السلام في الشرق الأوسط سيظل مجرد مفهوم لا غير.

وقبل أن أختم، أسمحوا لي أيضاً باغتنام هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى دعم العمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وذلك بالمساعدة على إزالة العوائق التي تعترض أعمالها.

السيد بليغنا - إيبوتو (الكامبيرون) (تكلم

بالفرنسية): قريباً جداً سوف تحتتم الجمعية العامة مناقشتها بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وقلب هذه الحالة قضية فلسطين. ويود وفدي بالتكلم في هذه المناقشة أن يعرب أولاً

”قررنا أن يكونوا من عنصر رجال الدولة الذين يمكنهم تحليل حالة سياسية معينة وأن يعملوا على أساسه، من دون أن يغفلوا المبادئ التوجيهية العريضة المطلوبة، وبالوفاء بأي طلبات يفرضها عليهم شرف البلد أو أمنه“؛

وأود أن أضيف، في هذه الحالة، يفرضها مولده وبقاؤه. وبوجود هؤلاء الزعماء يمكن لشعوب الشرق الأوسط أن تتحرر من أغلال الماضي وأن تتخلى عن مراسيها وأن تنشر أشعة مصيرها لكي تنفتح على رياح السلام وتخطط مسارا صوب المستقبل.

ومثلما كان البابا يوحنا بول الثاني يأمل في أن يرى فإننا نحتاج إلى الرجال الشجعان الذين يمكنهم الاتفاق على أن ينظروا بعضهم إلى بعض وأن يصغوا بعضهم إلى بعض. ولن يتمكن من إيجاد الأدوات الملائمة لبناء المجتمعات التي يمكن لكل شخص فيها أن يكون لا غنى عنه للجميع والتي ينظر فيها إلى الاختلاف على أنه نعمة سوى هؤلاء الأشخاص.

إن السلام ليس مكتوبا بحروف من الدماء ولكن بدأ من ذلك بذكاء ومن القلوب. ولقد يكون السبب في أن مختلف القرارات التي تم التصويت عليها بشأن الشرق الأوسط ومختلف خطط السلام التي وضعت لم تثمر على نحو كامل لأن ما كان ناقصا هو ذلك العنصر الروحاني، تلك العناصر الأساسية لثقافة وحالة السلام مثلما لخصه على نحو صحيح المنشور البابوي العام الذي يحمل رسالة من البابا يوحنا بول الثاني للاحتفال باليوم العالمي للسلام:

”في النهاية فإن السلام لا يتعلق جوهريا بالهيكل ولكن بالناس. بُنى وآليات معينة للسلام قانونية، سياسية، اقتصادية - ضرورية بالطبع وموجودة ولكنها لم تشتق إلا من الحكمة والتجربة

بشكل مقنع على أن السلام ممكن في الشرق الأوسط. وكل شيء في هذا السياق يتوقف على الإسرائيليين والفلسطينيين، وكل شيء يتوقف على قادتهم. تعيد الكاميرون اليوم، مثلما فعلت دائما، بيان أنه لا يمكن اعتبار السلام قضية مسلما بها. ففي المقام الأول يُخلق السلام ويُبنى في قلوب الرجال وفي علاقاتهم بعضهم ببعض. وخلق السلام يعني العمل معا لبناء مجتمع يقوم على العدالة والأخوة. إن السلام ممكن في الشرق الأوسط إذا اتخذ سكان فلسطين، وهم الإسرائيليون والفلسطينيون قرارا بأن يخلقوا السلام ويشكلوه وينهوه. وكيف يمكن للأمر أن تكون على غير ذلك بالنسبة إلى شعبين شقيقين قضى منطق الأخوة الأخلاقي بأن يعيشا معا وفقا لنظرية الاختلافات الإيجابية. لماذا لا يستطيع سكان فلسطين، لماذا لا يستطيع الإسرائيليون والفلسطينيون أن يخلقوا ذلك السلام وأن يكونوا صناعه؟ لماذا لا يتجلى في الأفعال ذلك السلام الذي هم يكرسون حياتهم بعمق لأجله، ذلك السلام الذي يصنعونه مستخدمين نفس وحدتي الكلام ”شالوم“ و”سلام“ اللتين بالنسبة إليهم لهما معنى الانسجام؟ والانسجام مع الذات ومع الآخرين، والانسجام مع الطبيعة. ”شالوم/سلام“ يحمل أيضا معنى السعادة المطلقة أو الانجاز أو الانسجام في وجود أخوي وثقة متبادلة.

والسلام ممكن إذا قرر الإسرائيليون والفلسطينيون، بوصفهم متمسكين مخلصين لذلك الزوج ”شالوم/سلام“، أن يعيشوا معا وأن يبنوا مستقبلهم معا. ولكي يفعلوا ذلك، يجب، من ناحية واحدة، أن يتعلموا مرة أخرى أن يثق بعضهم ببعض في اعتراف وقبول متبادلين، ومن ناحية أخرى أن يلتزموا بحوار متأن وبناء.

إن السلام ممكن إذا ما أظهر الزعماء شجاعة أكبر وحسا بعيد الرؤيا بالتاريخ، إذا، وأقتبس عبارات فرانسوا موريك،

إسرائيل العشوائي والمفرط للقوة، وهي الدولة القائمة بالاحتلال. إن تدمير الممتلكات والخنق الاقتصادي والمستويات المتزايدة من البطالة أصبحت حاسمة. وكل هذه تتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وأيضاً القانون الإنساني الدولي.

لذلك نطالب المجتمع الدولي بحمل إسرائيل على احترام التزاماتها. وعلينا واجب مشترك بوقف كل الفظائع والسياسات البغيضة التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني.

ونشكر الأمين العام على تقريره الوافي عن البند ٣٦ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الشرق الأوسط" (A/59/431)، الصادر بموجب القرارين ٢٢/٥٨ و ٢٣/٥٨ المؤرخين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

إن هذا العام هو العام الثاني الذي تتناول فيه منظماتنا إحدى أهم القضايا القديمة العهد في جدول أعمالها. ومن الحزن أننا شهدنا مسار الأحداث المؤسف في مجلس الأمن، حيث أخفق المجلس ثلاث مرات متتالية في اتخاذ قرارات بشأن مسائل هامة تتعلق بالأراضي الفلسطينية.

ونود كذلك أن نؤكد مجدداً على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع جوانبها. ونعتقد أن التسوية السلمية قريبة المنال من خلال تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية، التي ترمي إلى إقامة سلام شامل وعادل ودائم. كما نرحب بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها الدول العربية في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ذلك الصدد، نود أيضاً تأكيد أهمية إنشاء آلية رصد من أطراف ثالثة موثوق بها وفعالة وتشمل مشاركة جميع أعضاء المجموعة الرباعية.

إن قرارات الجمعية العامة بشأن التسوية السلمية لقضية فلسطين تعيد التأكيد بشكل تقليدي على قواعد

المتراكمين لإيماءات السلام العديدة التي أطلقها الرجال والنساء طوال التاريخ الذين احتفظوا بالأمل ولم يستسلموا للإحباط. وتنبعث إيماءات السلام من حياة الناس الذين يراعون السلام قبل كل شيء في قلوبهم. وهي عمل القلب والعقل لدى صانعي السلام.

ولنصبح جميعاً من صانعي السلام بتعزيز توافق الآراء في الشرق الأوسط وبإيجاد ثقافة السلام الحقيقية حول الإسرائيليين والفلسطينيين. وإلا فستستمر الاختلافات وستظل الطرق صوب السلام طويلة وشاقة. وذلك على أية حال هو الاعتقاد الراسخ للكاميرون وهو مصدر موافقها بشأن مختلف القرارات عن الشرق الأوسط.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن جنوب أفريقيا حكومة وشعباً، نود أن نعرب عن عميق أسفنا ومواساتنا القلبية لشعب فلسطين على فقدانه مؤخرًا للسيد ياسر عرفات الرئيس الراحل للسلطة الفلسطينية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. ونود أيضاً أن ننقل تعازينا إلى زوجته وابنته أثناء وقت الحزن هذا.

واسمحوا لي أن أكرر قراءة رسالة أعرب عنها الرئيس ثابو مبيكي بشأن رحيل الرئيس عرفات. قال:

"سيواري ابن عظيم لفلسطين التراب في رام الله وهو أحد عظماء الكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير. وقد سقطت شجرة عظيمة. إن حياته تكاد تبدو مثل سيرة لشعب فلسطين، مغطية خمسة عقود ونصف من الأمل واليأس والمثابرة لقد كان بالنسبة إلى شعب فلسطين منارة الأمل في كفاحه الطويل من أجل تقرير المصير والاستقلال".

وحتى أثناء هذا الوقت من الحزن، يعاني الشعب الفلسطيني من حالات الوفاة الكثيرة نتيجة لاستخدام

العامتين ٦١ و ٦٢، في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

أعطي الكلمة الآن للسفير بول بادجي ممثل السنغال ليعرض تعديلا على مشروع القرار A/59/L.34.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): باسم المقدمين، أود أن أقترح تصويبا لمشروع القرار المتعلق باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/59/L.34).

في الفقرة السادسة من الديباجة، يُستعاض عن عبارة (تكلم بالإنكليزية)

”وتشير في هذا الصدد إلى القرار“ بعبارة ”وتشير أيضا إلى قرارها“.

(تكلم بالفرنسية)

وهكذا ينبغي أن يكون نص الفقرة كما يلي.

(تكلم بالإنكليزية)

”وإذ تشير كذلك إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشير أيضا إلى قرارها دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/59/L.34، بصيغته المصوبة شفويا و L.35 و L.36 و L.37 والبت فيها.

نتنقل أولا إلى مشروع القرار A/59/L.34، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، بصيغته المصوبة شفويا. طُلب إجراء تصويت مسجل.

ومبادئ القانون الدولي التي هي جوهر التسوية السلمية لقضية فلسطين القديمة العهد. لذلك يتعين على جميع الأطراف أن تعيد إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. ويتعين عليها أن تبدي الشجاعة والقيادة اللازمين لكسر الجمود الحالي ووضع حد لأعمال القتال والانخراط من جديد في عملية سياسية جادة، على نحو ما تنص خارطة الطريق. ونؤيد أيضا الاتفاق على الحل الداعي إلى إقامة دولتين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

إن للمجتمع الدولي دورا جماعيا يجب أن يؤديه في إيجاد حل دائم وسلمي للقضية الفلسطينية. ويجب علينا جميعا أن نعمل معاً لتحقيق ذلك الهدف. دعونا نعمل بتكاتف لبلوغ الهدف الذي ينشده الشعب الفلسطيني من زمن طويل والمتمثل في تحقيق السلام والاستقلال وإقامة الدولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٣٦ من جدول الأعمال. أود أن أذكر الأعضاء بأنه سيُتخذ إجراء بشأن مشروع القرارين A/59/L.39، بصيغته المصوبة شفويا، و A/59/L.40 بعد البت في مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال، ”قضية فلسطين“.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/59/L.34، A/59/L.35، A/59/L.36، A/59/L.37)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن هذا البند في جلسيتها

أجري تصويت مسجل.

المعارضون:

المؤيدون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/59/L.34 بأغلبية ١٠٤ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ٦٣ عضوا عن التصويت (القرار ٢٨/٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/59/L.35، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوزبكستان، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

أستراليا، غرينادا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات
ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة
الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة
والهرسك، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كندا،
كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية،
الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فيجي،
فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا،
هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا،
اليابان، كينيا، لاوس، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا،
لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا،
النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال،
جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد
الروسي، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل
الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا،
السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوغندا، أوكرانيا،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/59/L.35 بأغلبية ١٠٣
أصوات مقابل ٨ أصوات وامتناع ٦٤ عضواً عن
التصويت (القرار ٢٩/٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى
مشروع القرار A/59/L.36، المعنون "البرنامج الإعلامي
الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة
بشأن قضية فلسطين". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أذربيجان، جزر
البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس،
بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني
دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، الرأس
الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين،
كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي،
إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون،
غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، الهند،
إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق،
جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت،
قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان،
ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،
موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار،
ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان،
بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت
فنست وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية،
السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال،
جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام،
الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو،
ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان،
الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة،
أوروغواي، أوزبكستان، فترويل، فييت نام، اليمن،
زامبيا، زامبي

المعارضون:

الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تزايا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

غرينادا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أستراليا، الكامبيون، هايتي، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، أوغندا، فانواتو
اعتمد مشروع القرار A/59/L.36 بأغلبية ١٦٢ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت (القرار ٣٠/٥٩).

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/59/L.37، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا،

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا،

تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، غرينادا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

الكاميرون، هايتي، هندوراس، ناورو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، أوغندا، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/59/L.37 بأغلبية ١٦١ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت (القرار ٣١/٥٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

الآن للممثلين الذين يودون الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت على القرارات التي اعتمدها قبل قليل. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة نونيوز دي أودرمان (جمهورية فتزويلا

البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يود وفدنا أن يعلن تصويته مؤيدا لمشروع القرار A/59/L.37، المعنون تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. صوت وفد جمهورية فتزويلا البوليفارية مؤيدا للقرار لأننا نعتقد أن حق تقرير المصير حق غير متنازع عليه لجميع الشعوب. ولذلك، فالشعب الفلسطيني، الذي تحتل إسرائيل أرضه، يمارس حقه بالسعي

بور كينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاقتيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،

إلى بناء دولته الخاصة به. وعدم السماح بذلك من شأنه أن يمثل انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، على أساس تلك الاعتبارات، وفي اتفاق مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن العواقب القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نود أن نوضح جليا أننا نرفض أي تفسير من شأنه أن يعتبر محكمة العدل الدولية هيئة لتسوية الخلافات فيما بين الدول في قضية يعينها من دون موافقتها.

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/59/L.37، "التسوية السلمية لقضية فلسطين"، صوتت كندا مؤيدة له لأننا نرحب بالصياغة المنصفة والموجهة نحو العمل التي تجدد تأكيد التزامات الطرفين، مثل تلك الواردة في الفقرة الرابعة. يجب أن يوجه القرار المتعلق بالتسوية السلمية الذي يمكن أن يكون أهم قرار متعلق بالشرق الأوسط اتخذته الجمعية نقدا منصفًا لكلا الطرفين وأن يشجع العمل الإيجابي من كليهما بطريقة بناءة وفعالة تنسجم والالتزامات المترتبة بمقتضى خارطة الطريق. وكانت كندا سترحب بورود إشارات أكثر إلى التزامات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية. وتسجيلا لموقفنا، نود كذلك أن نجدد تأكيد تحفظاتنا المذكورة آنفا فيما يتعلق بالطابع غير الملزم لفتوى محكمة العدل الدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت. وبهذا تكون الجمعية العامة قد أنهت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.

البند ٣٦ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع القرارين A/59/L.39 و A/59/L.40

الرئيس بالنيابة: نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/59/L.39 بصيغته المصوبة ومشروع القرار A/59/L.40.

نتناول أولا مشروع القرار A/59/L.39 المعنون "القدس" بصيغته المصوبة شفويا. طلب إجراء تصويت مسجل.

السيد بيرى (كندا) (تكلم بالانكليزية): صوتت كندا معارضة لمشروع القرار A/59/L.34 نظرا لتحفظاتنا الشديدة على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وظلت كندا تؤيد باستمرار حقوق الشعب الفلسطيني - بما في ذلك حق تقرير المصير والحق في إقامة دولة فلسطينية - وسنواصل فعل ذلك إلى أن تتحقق هذه الحقوق من خلال عملية تفاوضية. ومع ذلك، فمثلما ذكرنا في بياننا بالأمس في هذه القاعة، تشك كندا بشدة في القيمة المضافة لعمل اللجنة في السعي إلى تحقيق ذلك الهدف النهائي. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تقيّم الجمعية العامة فعالية تلك الهيئة المعينة والنظر في إعادة تخصيص الموارد لتنفيذ أنشطة أكثر طابعا استراتيجيا فيما يتعلق بحماية وتعزيز الحقوق الفلسطينية ولتحقيق التسوية السلمية.

ولدى كندا بعض الشواغل بشأن شعبة الحقوق الفلسطينية، التي تدعم اللجنة، على الرغم من أننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/59/L.35 مرة أخرى هذا العام. وسنواصل النظر إلى هذا القرار من منظور الاتساق مع سياستنا، وسننظر مجددا في التصويت معارضين لمشروع قرار

أجري تصويت مسجل.

والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترانزانيا المتحدة، أوروغواي، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

كوستاريكا، غرينادا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، الكاميرون، السلفادور، فيجي، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، كينيا، ناورو، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، جزر سليمان، تونغا، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/59/L.39 بصيغته المصوبة شفوياً بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٥ عضواً عن التصويت (القرار ٥٩/٣٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/59/L.40 معنون "الجلولان السوري". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس،

أفغانستان، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمارك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار A/59/L.40 بصيغته المصوبة شفويا بأغلبية ١١١ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٦٠ عضوا عن التصويت (القرار ٥٩/٣٣).

قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون تعليق التصويت على القرارين اللذين تم اعتمادهما للتو، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلي بها تعليلا للتصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيري (كندا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد كندا التفاوض بشأن حل سلمي لكل جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، بما في ذلك ما يتعلق بمرتفعات الجولان التي تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. ونشجع الطرفين على ألا يفوتا أية فرصة لاستئناف المفاوضات. لكننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/59/L.40، وذلك يعود جزئيا إلى أنه يلقي المسؤولية على أحد الطرفين

بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، أوزبكستان، فزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

غرينادا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الأرض مقابل السلام وتنفيذ خارطة الطريق وكل الاتفاقات الموجودة بين الأطراف. وسنواصل العمل دون كلل مع الأطراف الإقليمية، وداخل اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، من أجل ذلك الهدف.

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن أي تسوية سلمية نهائية لن تكون كاملة إذا لم تؤخذ الجوانب الإسرائيلية - السورية والإسرائيلية - اللبنانية بعين الاعتبار. وينبغي أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق.

وينبغي أن نُذكر بأن الاتحاد الأوروبي، في الأسبوع الماضي، صوت مؤيدا لمشروع القرار المتعلق بالجلولان السوري، في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال، الذي يطالب إسرائيل بأن تكف عن تغيير التشكيل الديمغرافي للجلولان السوري المحتل، وبالخصوص أن تكف عن إنشاء المستوطنات.

نعتقد أن مشروع القرار المتعلق بالجلولان السوري، في إطار البند المعبر اليوم، يتضمن إشارات جغرافية من شأنها أن تقوض عملية المفاوضات الثنائية. ولهذا السبب امتنع الاتحاد الأوروبي عن التصويت على مشروع القرار هذا، كما فعل في الأعوام السابقة.

وفي الختام، في إطار روح ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة، يفضل الاتحاد الأوروبي أن يُعرض مشروع قرار واحد فقط بشأن هذه المسألة على هذه الهيئة.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن تصويت وفدي الأرجنتين والبرازيل على مشروع القرار A/59/L.40 بشأن الجلولان السوري، الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا.

لقد صوتت الأرجنتين والبرازيل مؤيدتين لمشروع القرار لأنهما تعتقدان أن جانبه الأساسي مرتبط بعدم

فقط. كما يضع عبء استئناف المفاوضات على واحد من الطرفين فقط - إسرائيل - بينما تتمثل الحقيقة في أن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة وظهور إشارات تدل على حسن النية من الجانبين. علاوة على ذلك، ومن أجل الفعالية، لا تؤيد كندا عرض هذا القرار سنة تلو سنة، بالنظر إلى أن الجمعية تعتمد قرارا يحظى بدعم واسع من اللجنة الرابعة بشأن نفس الموضوع كل سنة.

السيد فان لوسدريخت (هولندا) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، وكذلك البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا وليختنشتاين.

أود أن أعلن تصويت بلداننا على مشروع القرار المتعلق بالجلولان السوري.

إن الاتحاد الأوروبي قلق جدا لاستمرار تدهور الحالة في الشرق الأوسط. فدوام العنف الحالية يجب أن تتوقف. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري لصراع الشرق الأوسط. إن أي حل عادل ودائم وشامل للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المساران السوري واللبناني، يجب أن يقوم على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) - الذي يشدد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب وعلى ضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم يمكن لكل دولة في المنطقة أن تعيش في ظله في أمن - وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك اتفاقات مبادئ مدريد، وخاصة مبدأ

الدولي بأجمعه، على اعتمادهم هذه القرارات الهامة في إطار بندي قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط، بهذه الأغلبية الساحقة.

وسواء تعلق الأمر بالقرارات المتعلقة بآليات العمل في الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين أو القرارات المتعلقة بالتسوية السلمية للقضية أو تلك المتعلقة بالقدس وبالجولان، وجميعها بالطبع مواضيع في غاية الأهمية، ليس فقط لفلسطين وإنما للمجتمع الدولي كافة. وإننا نقدر دعمكم السياسي وتضامنكم، خاصة في هذه الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني.

أود أن أعبر عن شكرنا العميق لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمراقبين في اللجنة، وبشكل خاص لرئيس اللجنة السيد السفير بول بادجي وزملائه أعضاء مكتب اللجنة. ونود أيضاً أن نعبر عن شكرنا لمقدمي القرارات من أعضاء المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز. وبطبيعة الحال، نتوجه بالشكر لكل من دعم هذه القرارات وصوت مؤيداً لها.

في هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الخاص للأصوات الإيجابية الجديدة التي انضمت إلى الأغلبية الكبيرة من أعضاء المجتمع الدولي، والتي مكنت من المزيد من تحسن نتائج التصويت الذي تم اليوم.

لا بد لنا أيضاً من أن نشكر المجموعات السياسية التي ساهمت في النقاش والمفاوضات حول هذه النصوص، بما في ذلك بطبيعة الحال، الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، نأسف على الصوت الواحد الذي انتقل إلى موقف سلبي، وهو صوت كندا. وربما يكون أسوأ من الانتقال إلى موقف سلبي، تعليل التصويت الذي استمعنا إليه، فهو تعليل غير مفهوم وغير مقبول بالنسبة لنا، مع احترامنا لقرارها

مشروعية امتلاك الأرض بالقوة. فالفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة. وهذه قاعدة حتمية في القانون الدولي.

كما أود أن أوضح موقف وفدنا بشأن منطوق الفقرة ٦ من مشروع القرار قيد النظر. إن تصويتنا لا يصدر حكماً مسبقاً على محتوى تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

وأخيراً، أود أن أكرر المطالبة، باسم حكومتي الأرجنتين والبرازيل، باستئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا، بهدف التوصل إلى حل نهائي للحالة في الجولان السوري، وفقاً لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد أزور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): كما قلنا في الأسبوع الماضي في اللجنة الرابعة، لا يزال وفد هايتي ملتزماً بالمبدأ المقدس المتمثل في تقرير الشعوب لمصيرها. وهو يحدد دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط.

غير أن وفد هايتي يعتقد أن مجموعة جديدة من الظروف قد ترتبت على الأحداث السياسية التي وقعت مؤخراً في الشرق الأوسط، ومن المرجح أن تشجع القيام بعملية جديدة وديناميكية يمكنها أن تعيد تحريك عملية السلام في تلك المنطقة. ولهذا فإن وفد بلدي امتنع عن التصويت على مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني أن أعبر عن تقديرنا العميق للجمعية العامة وأعضائها، ممثلين للمجتمع

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

السيادي. هذا لا يغير من الطبيعة الإيجابية العامة للنتائج الهامة التي تم تحقيقها اليوم.

إننا نعتقد أن الجمعية العامة اتخذت موقفاً يستند إلى مبادئ واضحة، مرة أخرى هذا اليوم. أولاً، إعلاء القانون الدولي والتمسك بأحكامه. ثانياً، الالتزام بمسؤوليات الأمم المتحدة، بما في ذلك المسؤولية الدائمة تجاه قضية فلسطين. وثالثاً، العمل على بناء موقف دولي واضح ومحاولة بناء الإجماع حول التسوية وإقامة السلام في المنطقة. هذه مبادئ هامة يجب الاستمرار في التمسك بها. وسنعمل من جانبنا على ذلك. ونثق بأنكم، أعضاء الجمعية الموقرين، ستستمرون في هذا الموقف.

سيدي الرئيس، نكرر شكرنا العميق لكم جميعاً، باسم الشعب الفلسطيني وباسم القيادة الفلسطينية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل رفع هذه الجلسة أود أن أذكر الأعضاء بأنه، بالإضافة إلى البنود التي سبق أن تقرر النظر فيها عصر الخميس ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كما ورد في يومية الأمم المتحدة اليوم، سوف تستأنف الجمعية العامة النظر في بنود جدول الأعمال التالية للبت في مشاريع القرارات: البند ١٢ من جدول الأعمال، "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، للبت في مشروع القرار A/59/L.27/Rev.1؛ والبند الفرعي (ج) من البند ٣٩ من جدول الأعمال، "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني"، للبت في مشروع القرار A/59/L.24؛ والبند ٥٥ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية"، للبت في مشروع القرار A/59/L.38.